الاستعداد لمهرجان حاشد بمحافظة ذمار

رأس يحيى العمري- محافظ ذمار رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر، وحسن عبدالرزاق- عضو مجلس الشورى رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة- اجتماعاً تنظيمياً موسعاً كرّس لمناقشة أعمال التهيئة والإعداد لإقامة مهرجان جماهيري كبير في إطار محافظة ذمار، تشارك فيه مختلف الفعاليات المؤتمرية وحلفاء المؤتمر والمستقلون، وذلك للتعبير عن روح التفاعل الايجابي لأبناء المحافظة مع كافة التوجهات الحكيمة التي يقودها فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- من أجل تحقيق الأهداف والتطلعات الكبيرة لأبناء الشعب.

وقد أكد الاجتماع على أهمية أن يقدم المهرجان التعبير الأمثل للإرادة الشعبية الصادقة والمترجمة للأهداف العظيمة للثورة والجمهورية والوحدة..

هذا وكان الاجتماع- الذي حضره كل من الأخوين الدكتور أحمد محمد الحضراني- رئيس جامعة ذمار رئيس فرع المؤتمر بالجامعة عضو اللجنة الدائمة، والأخ ناجي القوسي- رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر بالمحافظة- قد شكل العديد من اللجان المناط بها عملية الإعداد للمهرجان وعلى مختلف جوانبه.

أنشطة واسعة في مديريات الجوف استعداداً للانتخابات

أوضح الشيخ حسين علي حازب -عضو اللجنة العامة محافظ الجوف- أن المحافظة ستشهد العديد من الأنشطة والفعاليات التي ستقام في عموم مديريات المحافظة خلال الفترة القادمة.. جاء ذلك في الاجتماع الذي عقده مع القيادات التنظيمية والتنفيذية بالمحافظة.

من جهته شدد الشيخ منصور عبدالله العراقي -رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة -على أهمية تفعيل وتعزيز العمل التنظيمي والسياسي وتنفيذ المهام والأنشطة التنظيمية الميدانية ورفع فاعلية الاتصال والتواصل مع مختلف تكوينات المؤتمر الشعبي العام والمنظمات الجماهيرية والشبابية والنسوية.

الجدير بالذكر أن هذه الأنشطة تأتي استعداداً للمرحلة القادمة التي ستشهد العرس الديمقراطي في الـ٢٧ من ابريل ٢٠١١م في الانتخابات النيابية وكذلك إجراء التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والديمقراطي، داعين كل أبناء محافظة الجوف إلى ممارسة حقهم الدستوري والقانوني عبر صناديق الاقتراع.

المشترك ينقلب على برنامجه الانتخابي

تقود أحزاب المشترك عملية انقلابية جديدة لايمكن أن تخدع بها أحداً أو تدعي أن المؤتمر الشعبي العام له علاقة بهذا الانقلاب الذي يكشف عن أن قيادات تلك الأحزاب تعاني من أمراض نفسية..

فعلاً لقد اعترف رئيس حزب الإصلاح في مأرب مهدداً للمؤتمر الشعبي العام بأنهم سيطلقون مجانين المشترك لاجبار المؤتمر على التراجع عن الاستحقاقات الدستورية..

حتى اليوم الكثير يتساءلون: أين مجانين المشترك الذين تحدث عنهم رئيس حزب الإصلاح في مأرب وهل هم حقاً مصفدون؟

ولأن التهديد جدي.. فهذا يجعلنا نتساءل لماذا ترفض قيادات المشترك التعديلات الدستورية المنظورة أمام مجلس النواب.. وقد جاءت هي نفسها في برنامج مرشح المشترك للانتخابات الرئاسية الذي لم يحظ بثقة الشعب في انتخابات 2006م..

لقد ظلت قيادات المشترك تدعي أن المؤتمر انقلب على الاتفاقات كذباً سنوات..

فكيف يمكن ان تبرر لنا اليوم نفس القيادات حقيقة انقلابها على ما جاء في برنامج مرشحها للانتخابات الرئاسية الذي هزم عام 2006م..

هذه واحدة من الحقائق التي تؤكد أن تلك القيادات لم تعد تعي ما تفعله ولا تدرك ماذا تريد وتنكر بحكم العمر والخرف كل الاتفاقات بما فيها المكتوبة.. والتي وقعتها مع المؤتمر الشعبي العام.. وتخرج علينا بالمغالطات والأكاذيب وحلف الأيمان.. لتغرير من لايزالون مخدوعين بها..

لكن عندما نجد أن التعديلات الدستورية المنظورة أمام البرلمان جاءت وكأنها هي نفسها التي جاءت في برنامج مرشح المشترك الرئاسي.. هنا يمكن للجميع أن يقفوا وقفة مسؤولة، ويوقفوا مهزلة هذه القيادات التي «رُفع عنها القلم»..

إن مقارنة بسيطة بين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام مع برنامج منافسه الذي لم ينل ثقة الشعب في انتخابات 2006م تكشف للجميع أن أحزاب المشترك التي تعارض التعديلات الدستورية، إنما تقوم بعملية انقلابية على التعديلات الدستورية الواردة في برنامجها الانتخابي الذي شدد عليها وجاءت شبه متطابقة في البرنامجين الانتخابيين للمؤتمر والمشترك..

حيث نجد أن برنامج مرشح المشترك الرئاسي 2006م قد نص على: «تحديد مدة مجلس النواب بأربع سنوات، ومدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات» كما جاء نصاً في الفقرة (د) الخاصة بباب «تطوير التنظيم الدستوري لسلطة الدولة» بحسب موقع «الوحدوي نت» و«مأرب برس».

أما الفقرة (ج) من نفس الباب فقد جاءت نصاً: «الأخذ بنظام المجلسين (النواب والشورى) في تكوين السلطة التشريعية، ومن خلال انتخابات حرة ومباشرة لكل منهما» الخ..

بعض هذه الحقائق تجعلنا نتساءل: هل مجانين المشترك قد أُطلقوا فعلاً عام 2006م؟ أم أن برنامجهم الرئاسي مجنون أيضاً؟!

من البرنامج الانتخابي للرئيس

وجه المقارنة	برنامج المشترك	برنامج المؤتمر
السلطة التشريعية	نظام المجلسين	نظام الغرفتين
فترة الرئاسة	5 سنوات	5 سنوات
فترة البرلمان	4 سنوات	.....
مقاعدة للمرأة	.....	44 مقعد
السلطة المحلية	▪ لامركزية إدارية. ▪ انتخاب المحافظين ومديري المديريات	▪ حكم محلي واسع الصلاحيات ▪ انتخاب المحافظين ومديري المديريات

تعزيز اللامركزية

١- تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل إنتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية مع تعديل القوانين النافذة ذات العلاقة التي تتعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية.

٢- إستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

وطن ديمقراطي مستقر

أولاً: ترسيخ النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة من خلال:

١- تعزيز العمل بمبدأ الفصل بين السلطات باعتباره أساساً في تنظيم العلاقات وممارسة السلطات والصلاحيات.

٢- العمل على إجراء بعض التعديلات الدستورية الضرورية بهدف المزيد من تعزيز النهج الديمقراطي التعددي في بلادنا؛ ومنها تحديد مدة رئيس الجمهورية بـ ٥ سنوات بدلاً من ٧ سنوات وتشكيل السلطة التشريعية من غرفتين وبحيث يكون مجلس الشورى غرفة ثانية إلى جانب مجلس النواب، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة مباشرة وبحيث تمثل فيه كافة محافظات الجمهورية

تحديد مدة رئيس الجمهورية 5 سنوات بدلاً عن 7 سنوات

تشكيل السلطة التشريعية من غرفتين بحيث يكون مجلس الشورى غرفة ثانية

بعدد متساو من الأعضاء وتوسيع صلاحياته التشريعية، ويحدد القانون طريقة تشكيله وعدد اعضائه وآلية عمله.. وبما يضمن أن يضم في عضويته شخصيات من ذوي الخبرة والتجربة والكفاءة والنزاهة، وممن لهم رصيد وطني في مسيرة الثورة والجمهورية والوحدة، وإسهامات بارزة في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وغيرها.. وبما يحقق الأهداف المنشودة من هذا المجلس في توسيع المشاركة السياسية وخدمة الوطن.

تطوير النظام الدستوري لسلطات الدولة:

بما يكفل إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي برلماني متدرج، يحقق مبدأ الفصل بين السلطات، على أساس التكامل والتوازن فيما بينها وتوسيع دائرة اتخاذ القرار، ورفع شأن المؤسسات الدستورية ودورها في الحياة العامة، وتقوية آليات المساءلة والمحاسبة، تطبيقا لمبدأ (لا سلطة إلا بمسئولية) بغية إنجاز مهام التحول الديمقراطي.. وتهيئة البلاد للتداول السلمي للسلطة بطريقة سلسة وآمنة عبر منظومة من الإصلاحات الدستورية والقانونية يأتي في مقدمتها:

أ- الفصل بين السلطات.

ج- الأخذ بنظام المجلسين (النواب والشورى) في تكوين السلطة التشريعية، ومن خلال انتخابات حرة ومباشرة لكل منهما.

د- تحديد مدة مجلس النواب بأربع سنوات، ومدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات.

إصلاح وتطوير السلطة المحلية:

وذلك من خلال الأخذ باللامركزية الإدارية في أوسع صورها، وبما يكفل توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإتاحة الفرص الواسعة أمام كل أبناء الوطن للإسهام الفعال في التنمية والبناء الوطني، وذلك باعتماد مبدأ الانتخاب لمحافظي المحافظات, ولمديري المديريات.. الخ..

من البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي للمشترك

تحديد مدة مجلس النواب بأربع سنوات، ومدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات

الأخذ بنظام المجلسين (النواب والشورى) في تكوين السلطة التشريعية

مواطن يرد على افتراءات فتحي العزب

بسم الله القائل: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» صدق الله العظيم

الأخ/ فتحي العزب

تناولت في خطابك بمحافظة ذمار أثناء انعقاد مؤتمركم الخامس للإصلاح عدة أبعاد منها (٣) في صورة تساؤلات على الحضور من أعضاء الإصلاح وكان ذلك كما يلي:

١- هل توجد تنمية في عهد/ علي عبدالله صالح؟

٢- هل يوجد قانون في عهد/ علي عبدالله صالح؟

٣- هل يوجد فساد في عهد/ علي عبدالله صالح؟

٤- تكلمت عن الحوار وأنكم مددتم أيديكم للحوار ولكنها عضت من قبل من وصفتهم بأنهم يمارسون انحطاطاً سياسياً؟

وسوف أرد على تلك التساؤلات والأبعاد لخطابك واحداً تلو الآخر بصفتي مواطناً يهمني اليمن أرضاً وإنساناً ونماءً:

أولا: تساءلت عن التنمية:

لا أدري عن أي محور من محاور التنمية سألت فإن كان سؤالك عن:

أ) التنمية السياسية في ظل حكم الرئيس علي عبدالله صالح أقول لك: فما وجودك في مؤسسة حكومية تخضع لحكومة المؤتمر الحاصل على الأغلبية الشعبية والسياسية والقاؤك التهم وأمام رئيس السلطة المحلية الذي يمثل المؤتمر الشعبي العام إلاّ دليل على الديمقراطية والتي تعد من أهم مؤشرات التنمية السياسية.

وما وجود تنظيمك السياسي على الساحة ووجود أعضائه في البرلمان وكذلك ما وجود مقراتكم والتي لا تحصى عدداً إلاّ دليل آخر على التعددية والمشاركة السياسية في عهد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والتي تعد تأكيداً واضحاً على التنمية السياسية.

وما ترشحك لتنافس على منصب رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٦م كمرشح ظل للمشترك إلاّ دليل على حرية الرأي والقبول بالآخر والتي تعتبر من أهم مبادئ الديمقراطية ومؤشرات التنمية السياسية التي تنعم بها أنت ونحن في ظل عهد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

ب) وإن كنت تقصد بالتنمية الاقتصادية أقول لك: ما وجود مشروعات تنظيمك الاستثمارية في مختلف المجالات والتي لايملك المؤتمر الشعبي العام ما يضاهيها، وما جامعة العلوم والتكنولوجيا- مستشفى العلوم والتكنولوجيا- مستشفى الأم- ابن النفيس- الشركة الدولية للاستثمار ومؤسسات الصحافة وتوكيلات الأدوية وغيرها من البنوك والشركات التجارية إلاّ مثال بسيط على أن الأرباح والدخول المرتفعة لدى نخبكم السياسية وأقاربكم وأنصاركم إلاّ دليل واضح على حرية التملك وحرية السوق والتي تعتبر من مؤشرات التنمية الاقتصادية.

كما أن امتلاكك عربات فارهة أنت وقيادات تنظيمك والتي لايمتلكها سياسيون في الدول الاسكندينافية إلاّ مؤشر على وجود التنمية الاقتصادية وافساد واستغلال سيئين للتنمية الاقتصادية.

ج) وإن كنت تقصد التنمية الاجتماعية أقول لك:

١- أنتم تمتلكون مؤسسات تعليمية من قبل الوحدة وبعدها والمعاهد العلمية سابقاً والمدارس الخاصة الآن.. اخرجتم لهذا البلد انشطاراً فكرياً وحفظة قرآن لا يحفظونه وتمتلكون مؤسسات صحية فوترتها العلاجية أغلى من فواتير العلاج بالخارج.

٢- وكذلك تملكون وتسيطرون على منظمات المجتمع المدني والتي صلب عملها الشراكة بينما عملها حكر عليكم فقط.. وماذا قدمتم من خلالها سوى جمع التبرعات الخارجية قبل المحلية وما جمعية الإصلاح إلاّ نموذج ودليل آخر يؤكد على هذا العهد المشرق الذي جسده المؤتمر.

د) واذا كنت تقصد البنية التحتية: فإني أسألك ماذا وكيف أتيت من أمانة العاصمة صنعاء إلى ذمار وفي دقائق محدودة لإلقاء خطابك الأغر.. هل على ناقة؟ وفي طريق وعرة.. أم على دابة تعثرت في قاع جهران؟

ثانيا: تكلمت عن الفساد

أرد عليك وأقول: الفساد نسبي وفي كل دول العالم وطالما الخير موجود فالشر موجود وإن أكبر مظاهر الفساد تجلت في:

١- هيئتكم التعليمية سابقاً ومازلنا نعاني منها اليوم في القطاع التربوي.

٢- تتجلى مظاهر الفساد في شركة الاسماك والأحياء البحرية، زد على ذلك مظاهر الفساد المدمر والساكتين عنه في شركة «شات» إحدى شركات الاتصال التي تمتلكونها.

٣- كذلك تتضح مظاهر الفساد في توكيلات الأدوية التي لا تطابق المواصفات الصحية.

ثالثاً: أما طرحك حول القانون وسيادة القانون.. أسألك من أين يصاغ القانون.. أقول لك يصاغ من الدين وكذلك من الأعراف والقيم الحسنة والعادات.. ونحن شعب تسوده ثقافة معينة فالتزامنا بالدين والقيم والأعراف الجليلة يعني التزامنا بالقانون واحترامنا والتنفيذ له ويبقى دوركم.. فأنتم لا تؤمنون بقوانين ترونها وضعية وخرقها واجب ديني.

رابعاً: قلت أنكم مددتم أيديكم للسلطة من أجل الحوار وعضت أيديكم واتهمت الآخرين بممارسة الانحطاط السياسي نقول لك: ما حجمكم الشعبي والسياسي حتى تمدون الأيدي للحوار، ونحن نعلم ما هي نقاط الحوار التي طرحتموها، والتي كانت تنصب حول القائمة النسبية والشراكة في السلطة والثروة.. كل ذلك بعيداً عن مصالح الوطن واحتياجات الشعب، وكان جل همكم زيادة حصصكم الانتخابية لحماية مصالحكم الضيقة وأنتم تمارسون بهذا صراحة الابتزاز السياسي.

شعرتم بكبر المصالح، أردتم أن يوازيها نفوذ سياسي قوي وخير دليل هو تصويتكم بالإجماع على عملية التمديد لأعضاء مجلس النواب، فعجباً لكم تقولون فساداً وتسعون جاهدين للتمديد.

خامساً: أما قولك أن تعيدوا للثورة مسارها، أقول لك: إن الثورة في مسارها فهي حررت الشعب اليمني من الحكم الثيوقراطي الكهنوتي وأنتم تريدون أن تعيدوا مبدأ الحاكمية (لن انزع ثوباً ألبسني الله إياه) وانتم ابعد ما تكونون عن قائل هذه العبارة.. وتريدون ان تعيدوا الشمولية فكفى مزايدات ودغدغة عواطف الناس..

وأما دعوتك لإعادة كرامة الوحدة أقول لك:

١- إن الوحدة مصانة كرامتها وعزتها بدماء الشهداء وإرادة الشعب اليمني وفي ظل صانعها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

٢- إن الشعب اليمني لم يجد أن رئيس الجمهورية دعم حراكاً انفصالياً أو رفض هو وأعضاء تنظيمه التصويت على دستور الجمهورية اليمنية الذي كان محل اجماع الشعب اليمني، وكان الرئيس والمؤتمر إلى جانب الوحدة والشعب وأنتم من رفض التصويت على دستور الوحدة والذي كان يعني ضمنياً رفضاً لوحدة الشعب اليمني.

٣- أيضاً أنت تعلم ونحن نعلم ماذا فعل المنظرون بمثل افكارك بشعوبهم ودارفور وجنوب السودان وجمهورية أرض الصومال والإماراة الوليدة خير مثال على توجهكم «الوحدوي»، فعن أي كرامة تتكلم.

سادساً: أما قولك إن اليمن بحاجة إلى زبيري آخر فإني أجدك تدعو إلى ثورة جديدة صراحة، ومهدت قبل ذكر الزبيري بتصحيح مسار الثورة.

أرد عليك وأقول: رحم الله الشهيد محمد محمود الزبيري شاعراً واجه الظلم بالكلمة والجملة، واليمن بحاجة إلى رجال ناضلوا واستمروا وبقوا على أرض وطنهم وحملوا أكفانهم على أكفهم.. رجال أمثال فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

حملوا اليمن على صدورهم وأتت عليهم الحياة وسارعوا إلى الموت ليعيش ويحيا شعب اليمن.

أخيراً أقول لك: إن ما ذكرته أنا هي حقائق يلمسها كل يمني صافي السريرة منصف وما ذكرته أنت أحلام وأوهام تخطت الواقع وانحسرت في حلم السلطة.. فعزوبيتك تحلم بزواج السلطة وقد سنحت لك الفرصة وجربت حظك في الانتخابات الرئاسية للعام (٢٠٠٦م) منافساً لزعيم اليمن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وأعطاك مناصروك حقك وحجمك.

وأقول أيضا:

أحلامكم كبيرة واطماعكم أكبر.. لكن قدراتكم لا تتجاوز إدارة جمعية خيرية أو مؤسسة استثمارية..

والسلام

عبدالحكيم محمود السنبلي
م/ ذمار